مدرسة صنائع الموصل
منذ أواخر العهد العثماني
حتى سنة ١٩٥٨م

عامر بلو إسماعيل*

الملخص:

يتابع هذا البحث أوضاع مدرسة صنائع الموصل في الفترة الممتدة منذ أواخر العهد العثماني حتى سنة ١٩٥٨م، تلك الفترة التي شهدت فيها المدرسة الكثير من المشاكل بسبب قلة الإنفاق الحكومي على المدرسة وقلة المكائن والمعدات المطلوبة ذلك العجز الذي أدى إلى كثرة عمليات غلق المدرسة وإعادة فتحها في فترات قصيرة جدا، وهذا ما كان له تأثيراً سلبياً على مستقبل طلاب المدرسة الذين كان اغلبهم من أبناء الطبقة الفقيرة الكادحة ومن الأيتام، كما اثر على وضع المدرسة العام من حيث مجيء معلمين قليلي الخبرة في المجال الصناعي لاسيما من الحرفيين المحليين الذين ليس لديهم مؤهلات للتدريس في المدارس الصناعية، كما عانت المدرسة من مشكلة ضيق بنايتها التي لم تحل حتى خمسينات القرن العشرين.

Mosul Industrial School from Late of Ottoman Empire Until 1958

Asst. lect. : Amer Bello Ismail

Abstract

This paper follows up conditions of Mosul industrial school during the period that extended from Late of Ottoman Empire Until 1958 .In course of that period the school witnessed plenty of problems , such as the financial problem which occurred because the short of governmental expenditure on the school and equipments .repeatedly, the financial shortage leads to close and re-open the school in short times.Also, this affected the future of its poor and orphan pupils plus

* مدرس مساعد / مركز دراسات الموصل .

school general condition by fetching unqualified teachers from the local artisans .Moreover, the school suffered from the narrowness of its building from its establishment until 1950s.

مقدمة :

تُعد المدارس الصناعية من مستلزمات التنمية الصناعية المهمة لأي بلد يريد أن يرتقي بمستوى صناعته ويحقق التنمية الاقتصادية الشاملة، لما لها من دور مهم في توفير الكوادر المدربة للكثير من الصناعات التي تعتزم الدولة تأسيسها، كما توفر فرص عمل للكثير من أبناء البلد عن طريق تدريبهم على الكثير من الحرف الصناعية، ولذلك اهتمت السلطات العثمانية بفتح المدارس الصناعية في عدد من ولايات الدولة العثمانية كان من بينها ولاية الموصل التي فتحت فيها أول مدرسة صناعية في سنة١٩٠١م إلا أن تلك المدرسة الناشئة كانت تسير نحو الأمام بخطى بطيئة جدا نظرا لما شهدته المدرسة من حالات الغلق وإعادة الفتح المستمرة بسبب قلة الإنفاق الحكومي وقلة التجهيز وقلة الكوادر المحلية وقلة كفاءة إداراتها المتعاقبة والمستقبل المجهول لخريجي المدرسة ومشكلة التوظيف(١).

وبعد الاحتلال البريطاني للعراق (١٩١٤-١٩٢٠) وقيام النظام الملكي فيه سنة١٩٢١ استمر حال المدرسة على ما كانت عليه أيام العثمانيين ولم يحدث فيها إلا تطورا بسيطا ذا تأثير محدود لان المدرسة بقيت تعاني من نفس المشاكل السابقة (٢).

أولاً : مدرسة صنائع الموصل منذ أواخر العهد العثماني إلى سنة١٩٢١م :

ارتبط ظهور التعليم المهني في العراق بمجيء الوالي العثماني مدحت باشا (١٨٦٩م-١٨٧٢م) الذي اهتم بالتعليم المهني في العراق عموما بغية تهيئة أيادٍ فنية تشرف على إدامة وصيانة المشاريع المزمع إقامتها في العراق وتدريب الطلبة الفقراء على بعض الحرف والصناعات لتكون مصدر رزق لهم في المستقبل بعد إنهاء دراستهم(٣)، لذلك أمر مدحت باشا بفتح أول مدرسة صنائع في العراق ببغداد سنة ١٨٧١م، وبعد فتح تلك المدرسة ظهرت الرغبة في فتح مدارس مماثلة في البصرة وكركوك والموصل(٤) وأدى فتح مدرسة صنائع كركوك في نفس العام إلى دفع احد أبناء الموصل إلى نشر مناشدة في إحدى صفحات جريدة الزوراء يدعو فيها أبناء مدينة الموصل إلى المباشرة ببذل المساعدات المالية اللازمة لإنشاء مدرسة صنائع في الموصل على غرار مدرسة صنائع كركوك وحث أبناء الموصل على العمل من اجل ذلك مبينا لهم أن مدينتهم اكبر حجما من كركوك وأوسع شهرة وان نفوسها وأغنيائها كثيرون وان الحكومة تساعد على إنجاز مثل هذا العمل(٥)،وقد استجاب

أهالي الموصل للمناشدة وقدموا طلبا إلى مدحت باشا لفتح المدرسة المنشودة إلا أن طلبهم لم يلق القبول من السلطات في بغداد[٦] وكانت تلك المحاولة بمثابة نقطة انطلاق لمحاولات متتالية لفتح مدرسة صنائع في الموصل، وبعد فترة ليست بالقصيرة قرر مجلس ولاية الموصل إنشاء مدرسة صنائع في الموصل في سنة ١٩٠١م وقد وافق السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٤٢-١٩١٨م) على ذلك القرار على أن يتم الإنفاق على المدرسة من واردات الجسر المقام على نهر دجلة[٧] لذلك فتحت المدرسة في الفترة المحصورة مابين١٩٠٨م و١٩١١م إذ أن سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٩٠٧م لم تشر إلى وجود مثل هذه المدرسة في حين إن سالنامة ولاية الموصل لسنة١٩١٢م قد أشارت بصورة عابرة إلى وجودها[٨] ويبدو إن هذه المدرسة قد تم غلقها في هذه الفترة لان جريدة النجاح قد ذكرت أن قرار إعادة إنشاء هذه المدرسة قد صدر سنة١٩١١م على أية حال، بنيت المدرسة على تل اكناس المقابل لباب سنجار واستعملت أنقاض مخفر باب سنجار في عملية البناء[٩]، وبعد فتح المدرسة قبل فيها عدد من التلاميذ الفقراء واليتامى وقد جرى توزيعهم على فروع الحدادة والنسيج وصناعة الأحذية وجهزت المدرسة بالمكائن والآلات من أوربا واستقدم لها معلمون فنيون كما استعانت المدرسة ببعض الحرفيين المحليين ويتلقى التلميذ في هذه المدرسة دروسا علمية ودروسا ثقافية عامة كالتاريخ العثماني واللغة التركية والجغرافية العثمانية كما أمن لخريجي المدرسة مستقبل مضمون من خلال منح المتخرج قرضاً مالياً بسيطاً من خزانة المدرسة ليتمكن بهذا القرض من مزاولة مهنته[١٠].

بعد الاحتلال البريطاني للموصل سنة ١٩١٨م شَغَلت القوات البريطانية بناية المدرسة[١١] بعد أن قام وكيل المعارف الكابتن بيس " Base " بغلق المدرسة ومعظم مدارس الموصل في ذلك العام معتقدا بان تلك المدارس حزبية تعود إلى جمعية الاتحاد والترقي،كما انه قرر الاستغناء عن عدد كبير من المعلمين الذين رفضوا التعاون مع الإدارة البريطانية[١٢].

كما كانت هنالك مدرسة صنائع في دير الزور لا يُعرَف سنة فتحها كان يُدرس فيها معلمين محليين، وقد نهبت الآلات والأدوات من تلك المدرسة أثناء احتلال الموصل في ١٠تشرين الثاني١٩١٨ وبعد الاحتلال أعادت سلطات الاحتلال البريطانية فتحها في نهاية ذلك العام وعلى نطاق ضيق وتم تعيين رقيب أول بريطاني مديرا لها وكان الهدف من فتحها تدريس اللغة العربية والإنكليزية والحساب والهندسة والرسم وضمت المدرسة آنذاك (٤٣)

طالبا جميعهم أميين تقريبا وقد دفع الطلاب أجور مقابل الدراسة في المدرسة وفي الورشة، والمدرسة هي شكل من المدارس التي تم تحويرها لتلبي احتياجات الورشة والطلاب وكان دوام المدرسة ثلاثة أيام في الأسبوع ثم بعدها يداومون الطلاب في ورش قوات الاحتلال لثلاثة أيام أخرى[١٣].

كما حاول الضابط الموصلي أمين بك العمري بمساعدة احد مهندسي الإنكليز فتح صف للهندسة مطلع سنة ١٩١٩م لتخريج مهندسين مساحين ولما فتح الصف سجل فيه عدد من طلاب الصف الرابع والخامس من مدرسة (الإعدادي ملكي) التي أغلقها الإنكليز بعد الاحتلال، ومع هذا فإن الصف لم يدم طويلا ويبدو انه فتح لخدمة قوات الاحتلال[١٤].

بعد ذلك أعيد فتح مدرسة صنائع الموصل في العام الدراسي ١٩١٩-١٩٢٠م[١٥] وكان من المؤمل تعيين معلمان اثنان فيها الأول إنكليزي والأخر مصري[١٦] إلا أن المدرسة قد أغلقت كما يبدو في نفس السنة.

ثانياً : مدرسة صنائع الموصل في فترة الانتداب البريطاني١٩٢٠-١٩٣٢م :

استخدمت دائرة صحة الموصل بناية مدرسة صنائع الموصل بعد غلقها كبناية لمستشفى تابع لها في سنة ١٩٢١م [١٧] ولما أرادت وزارة المعارف إعادة فتح المدرسة طلبت من مجلس الوزراء في ١١آب١٩٢١م إخلاء بناية المدرسة فوافق المجلس على الطلب في ٢٩آب من ذلك العام[١٨] إلا أن البناية لم يتم إخلائها فعليا فقررت دائرة معارف الموصل فتح المدرسة في بناية مدرسة الوطن الثانوية بعد أن تم نقل طلبة وأساتذة مدرسة الوطن إلى بناية أخرى، ففتح صفا ابتدائيا للنجارة يضم بين جدرانه (٢٠) طالبا على أمل أن يتم توسيعه تدريجيا وتحويله إلى مدرسة متكاملة [١٩] بيد أن الصف قد أغلق لاحقا بسبب عدم إقبال الطلاب عليه [٢٠]، ثم أعيد فتح مدرسة صنائع الموصل في سنة١٩٢٤م كمدرسة شبه متكاملة وكانت تشتمل على فروع الحياكة والنجارة والحدادة وفيها (٧٠) طالبا [٢١] وعين عبد الرزاق أفندي في ١نيسان ١٩٢٤م كمدير للمدرسة[٢٢] وكانت هيئتها التدريبية والتدريسية مؤلفة من (اسطوات) وهم نجار وبراد و سباك ومدير كما كان فيها أربع مدرسين احدهم تدرب في معامل الجيش البريطاني[٢٣] وكان عدد طلاب المدرسة في ذلك العام (٧٠) طالباً[٢٤].

وبسبب تخلف المدرسة آنذاك دعى مدير معارف منطقة الموصل عدد من وجهاء الموصل وأغنيائها إلى اجتماع تداول فيه معهم شؤون المدرسة لإيجاد الوسائل الفعالة

لتطوير المدرسة وتوسيعها فوافق الجميع على معاضدة المدرسة مادياً ومعنوياً[٢٥] وبدء التعاون عندما وضع مهندس النافعة (مهندس الأشغال) في الموصل احمد شوقي الحسيني منهاجاً لتطوير مدرسة الصنائع، ولما علم مستشار المعارف جيروم فارل " Farrell " بذلك طلب من الحسيني أن يكتب له المنهاج باللغة التركية التي يفهمها فارل ليطلع عليه[٢٦].

ومن الخطوات المتبعة لتطوير المدرسة أيضا مطالبة وزارة المعارف من مجلس الوزراء استقدام معلمين فنيين لفرع النسيج في ١٤آب١٩٢٥م فوافق المجلس على الطلب في ١٦ آب من ذلك العام، فانتدب رجل سوري يدعى مصطفى البكري المتخرج من مدرسة النسيج في ولاية ماسيتشوسيت Massachusetts الأمريكية وقد تفرغ البكري لتدريس الحياكة وتصليح الأنوال والصباغة والرسم النسيجي والألوان براتب شهري مقداره (٢٥٠) روبية[٢٧].

اعتمدت السلطات التعليمية العراقية، وكما سنلاحظ ذلك لاحقا، على استقدام الكثير من المدرسين العرب للتدريس في المدرسة لاسيما من دولة مصر ويعود ذلك دون شك إلى افتقار الموصل للمدرسين الأكفاء في بعض الاختصاصات الصناعية وخير دليل على ذلك ما ذكره ساطع الحصري (١٨٨٠–١٩٦٨م) عندما أثيرت قضية تطوير المدرسة في البرلمان العراقي سنة ١٩٢٦م ولعدة مرات حيث سُئل الحصري عن سبب تخلف المدرسة فأجاب : "إن قلة المعلمين المؤهلين هو السبب ". لذلك قررت وزارة المعارف استقدام معلمين من مصر لرفع مستوى المدرسة[٢٨].

وقد أغلقت المدرسة في سنة ١٩٢٦م أعيد فتحها في نفس العام كثانوية صناعية كانت تتبع نفس السياسة التعليمية التي تتبعها مدرسة صنائع بغداد وكان الطلاب فيها يدرسون على نفقتهم الخاصة وكانت تضم فروع الحدادة والسباكة والنجارة والنسيج والحياكة وقد الغي الفرعين الأخيرين في العام الدراسي ١٩٢٧–١٩٢٨م[٢٩].

وقد ربط الدكتور جاسم الحياني في كتابه (التعليم في العراق) المطبوع ببغداد سنة١٩٦٨م بين قرار الإلغاء وزيارة المندوب السامي البريطاني للمعرض الذي أقامته المدرسة في سنة ١٩٢٧م ويقول الدكتور الحياني نقلاً عن احد مدرسي المدرسة : " إن المدرسة أقامت معرضا سنويا لمنتجات تلاميذها وكانت ابرز المنتجات من فرع النسيج وقد زار المندوب السامي المدرسة وتوقف عند معرض النسيج وابتاع كل ما وقع عليه بصره من أعمال هذا الفرع حتى بلغت قيمة ما اشتراه يوم ذاك (٢٠٠) روبية وهنا سر رئيس الفرع

لهذا التشجيع إلا أن هذا السرور لم يلبث أن انقلب إلى حزن حيث صدر بعد شهر ونصف كتاب من وزارة المعارف ينص على غلق فرع النسيج بحجة عدم فائدته وجدواه " [٣٠]وهذا يدل على رغبة الإنكليز بإبقاء العراق بلدا زراعيا استهلاكيا غير منتج ومحاولتهم إبعاده عن حقل الصناعة بشتى الطرق لمعرفتهم بمدى تأثير الصناعة في تطور البلدان وتقدمها.

وفي ذلك العام بنيت للمدرسة بناية جديدة في شارع الخضر وانتقل إليها الطلاب في آذار ١٩٢٧م[٣١] وفي ٢٩آب من نفس العام انتدب معلم من مصر ليقوم بالتدريس والإشراف على المدرسة وقد منح إضافة لراتبه مبلغ (٢٥) روبية كمخصصات سكن[٣٢].

ولغرض تحسين وضع بناية المدرسة صادق مجلس النواب في ١٧كانون الثاني ١٩٢٨م على لائحة قانون بخصوص ترميم المدرسة وخصص المجلس (١٠٠٠٠٠) روبية لذلك[٣٣] والحق عدد من خريجي المدرسة بمدرسة صنائع بغداد للتوسع في الاختصاص[٣٤] ثم تم توسيع بناية المدرسة في ذلك العام[٣٥] وبلغ عدد تلاميذها آنذاك (٦٠) تلميذا يدرسون على نفقتهم الخاصة[٣٦] كما قررت وزارة المعارف في ذلك العام فتح فرع السباكة واستقدمت له معلماً من مصر متخصصاً في هذا الميدان[٣٧] وهو عباس الجندي[٣٨] وأصبحت مدة الدراسة في المدرسة ثلاث سنوات عدا صف استعدادي بعد المرحلة الابتدائية كانت تعطى فيه موضوعات للثقافة العامة باللغتين العربية والإنكليزية وكذلك الحساب والهندسة، وكان خريجو المدارس الصناعية يعاملون معاملة خريجي المدارس الثانوية العامة التي كانت مدة الدراسة فيها وقتئذ أربع سنوات لغرض التوظيف[٣٩].

وفي سنة١٩٢٩م فتح فرع الكهرباء فأصبحت المدرسة بذلك مؤلفة من أربعة صفوف يقوم بالتدريس فيها ثلاثة معلمين مصريين وهم محمود حلمي (الميكانيك) واحمد حلمي (النجارة) وعباس أفندي (السباكة) يساعدهم في عملهم هذا ثلاثة من الفنيين وهم نجم الدين عبد الله ومعروف محمد والسيد احمد عبد الكريم وقد جُهزت المدرسة في هذا العام بمكائن وآلات حديثة ووزعت الأرباح على الطلبة[٤٠].

تألفت فروع المدرسة من سنة ١٩٣٠م إلى سنة ١٩٣٢م من السباكة والبرادة والخراطة والحدادة والنجارة موزعة على أربعة فروع وكان عدد طلابها (٥٩) طالبا سنة ١٩٣٠-١٩٣١م و (٦٨) طالبا سنة ١٩٣١-١٩٣٢م[٤١].

ونتيجة لقلة اهتمام السلطات التعليمية بشؤون المدرسة ناشدت جريدة فتى العراق في سنة١٩٣٠م الحكومة العراقية للاهتمام بالمدرسة من خلال مقال بعنوان " المدرسة

الصناعية وضرورة الاهتمام بها " بينت فيه أهم العوائق التي تواجهها المدرسة من قلة إقبال الطلاب على الدوام لعدم ضمان مستقبلهم وقلة اهتمام الحكومة، واقترح المقال على الحكومة العراقية أن تهتم بالمدارس الصناعية والزراعية وان تتوسط الحكومة لدى الشركات الأجنبية وإدارة السكك الحديدية لتشغيل الطلاب المتخرجين من المدارس الصناعية[٤٢].

كما عبرت جريدة العمال عن مدى يأس أهل الموصل من الوعود الحكومية بإصلاح أوضاع المدرسة في مقال نشرته في سنة ١٩٣١م بعنوان " نحن بحاجة إلى الأعمال فقد ضجرنا من الأقوال " جاء فيه:" أما مدارس الصناعة والزراعة خاصة فيمكن اعتبارها مفقودة في البلاد " [٤٣]، كما عبرت الجريدة عن بعد منهاج المدرسة عن الواقع واعتمادها على الدروس النظرية التي لا تخدم الصناعة في البلاد من خلال مقال افتتاحي بعنوان (مهمة مدارس الصناعة في العراق) جاء فيه :" إننا نشكو من مدارسنا لأنها نظرية [أي تهتم بتدريس المناهج النظرية وتغفل الاهتمام بالجانب العملي]، خُصصت لتخريج مستهلكين ولا نزال نطلب بإلحاح أن تهتم وزارة المعارف بفتح مدارس مهنية، ومدارس الصناعة القليلة الموجودة في العراق نطلب بإلحاح إصلاحها لتتمكن من تخريج صناع ماهرين يرفعون مستوى الصناعات الموجودة في البلدة ويضيفون إليها صناعات جديدة" [٤٤]، كما طالبت الجريدة بإصلاح المدرسة لجعلها مدرسة مفيدة والاهتمام بمستقبل طلابها[٤٥].

بعد ذلك أعلنت وزارة المعارف في ٢٤آب ١٩٣٢م خطة جديدة لإصلاح التعليم الصناعي وتوسيعه تقوم على تحوير مناهج التدريس في المدارس المتوسطة تدريجيا إلى أن تقوم كل مدرسة بتدريس مواد دراسية زراعية وصناعية فضلا عن المواد الدراسية التقليدية السابقة[٤٦]، كما اقترحت الوزارة على مجلس الوزراء في ٧ أيلول من ذلك العام تأليف لجنة إصلاح المدارس الصناعية على أن يرأس هذه اللجنة الدكتور كلوز" Close" رئيس قسم الكيمياء في الجامعة الأمريكية في بيروت وقد وافق المجلس على ذلك في ١٧ أيلول من ذلك العام وقدم كلوز ملاحظاته عن المدرسة إلى وزارة المعارف موصيا بزيادة المهن التي تقوم المدرسة بتدريسها وتحويل المدرسة إلى مدرسة حرفية كما اقترح إرسال مدير المدرسة إلى خارج العراق للإطلاع على المدارس الصناعية في الدول الأخرى للاستفادة من أساليب تنظيم المدارس الصناعية في البلدان المتقدمة[٤٧].

ثالثاً : مدرسة صنائع الموصل منذ١٩٣٢م إلى سنة١٩٥٨م :

ولغرض تعديل مناهج المدارس الصناعية في العراق تألفت لجنة لهذا الغرض في تموز١٩٣٢م مؤلفة من عبد الكريم الازري (سكرتير وزارة المعارف) وفاضل الجمالي وعبد الرزاق أفندي مدير مدرسة صنائع الموصل وعبد العزيز الخياط مدير مدرسة صنائع بغداد ونوري فتاح باشا[٤٨]، إلا أن لجنة تعديل المناهج لم توفق في عملها لأن المدارس الصناعية بقيت تعاني من سوء المناهج والى فترات لاحقة كما سنرى.

كانت مدرسة صنائع الموصل تضم (٨٠) طالبا في العام الدراسي ١٩٣٢-١٩٣٣م[٤٩] ويقوم بالتدريس والتدريب فيها (٨) مدرسين[٥٠] ثم ارتفع عدد المدرسين إلى (٩) في سنة١٩٣٤م وكانت هيئة المدرسة التدريبية مؤلفة من عبد الرزاق اسعد (مدير المدرسة) وسيد احمد عبد الكريم ونجم الدين عبد الله ومعروف محمد وعوني نامق ومحمد إبراهيم رابعية وسليمان عبد الجبار وناجي مختار واحمد وصفي عبد القادر[٥١] وبسبب عدم وضوح مستقبل خريجي هذه المدرسة في تلك الفترة تقدم (٣٤) شخصا بعريضة يسترحمون فيها مدير المعارف للاهتمام بمستقبلهم وإتاحة الفرصة لهم للتعيين وطالبوا بزيادة فروع مدرسة الصناعة والملاكات التدريسية المتخصصة في تلك الفروع، وفي سنة١٩٣٥م أضرب عشرة من طلاب المدرسة عن الدوام[٥٢] وطالبوا إدارة المدرسة أن تضمن لهم التعيين بعد تخرجهم ثم راجع المضربون متصرفية لواء الموصل ليعرضوا عليها قضيتهم مطالبين بتقرير مصيرهم وقد خاطبت إدارة المدرسة مديرية المعارف العامة حول هذا الطلب والإضراب مطالبة الأخيرة بإعارة المدرسة وخريجيها الاهتمام[٥٣] وعلى أثرها تم استدعاء الطلاب المضربين من قبل لجنة المعارف لمعرفة سبب الإضراب وبعد الاستماع لشكوى الطلاب تبين أن هنالك نقاطاً جوهرية على مديرية المعارف معالجتها تمثلت في ضعف كفاءة المدرسين وعدم اطمئنان الطلاب على مستقبلهم في العمل في دوائر الدولة لأن الذين سبق لهم ان تخرجوا من هذه المدرسة لم يستطيعوا إيجاد وظائف ملائمة لما درسوه وتدربوا عليه وما واجهوه من سوء معاملة من المدير والمعلمين لاسيما سوء معاملة المدرس كيورك نصر الله وعليه تم نقل وفصل المدرسين غير الأكفاء ومنهم كيورك نصر الله وجيء بمدربين عمليين وأوعزت المعارف إلى إدارة المدرسة بمراعاة الأساليب التربوية مع الطلاب[٥٤]، ولحل مشكلة خريجي المدرسة قامت متصرفية لواء الموصل بالتوسط لدى شركة نفط الموصل لتوظيف (٨) طلاب من خريجي المدرسة كمنتسبين في الشركة إلا أن

الشركة قد وافقت على تعيين طالبين فقط في الحدادة والسباكة وأبدت الشركة عدم رضاها التام عن مستوى الخريجين مما يدل على ضعف مناهج التدريس في المدرسة، وطالبت مديرية معارف الموصل إدارة المدرسة الاتصال بالشركة المذكورة والإطلاع على نقاط الضعف التي تراها في مستوى الخريجين ليتسنى للمدرسة النظر فيها لإصلاح مناهجها وعليه قدم مدير المدرسة تقريرا مفصلا إلى مديرية معارف الموصل أورد فيه تفاصيل المناهج الدراسية المتبعة وعدد الخريجين وشكى من قلة الكوادر المتخصصة فمثلا معلم الحدادة رجل أمي لا يعلم القراءة ولا الكتابة فضلا عن خلو المدرسة من رؤساء الأقسام في فروع النجارة والسباكة والميكانيك(٥٥).

ومن الخبراء الذين زاروا المدرسة للإطلاع على أحوالها الخبير الألماني هرمان سود هوف الذي قام بزيارتها سنة ١٩٣٥م ودّون تقريرا مفصلا عنها وعن أهميتها بالنسبة لاقتصاد البلاد(٥٦).

وفيما يتعلق بالإنفاق الحكومي على المدرسة نجد أن وزارة المعارف كانت تنفق على المدرسة (١٦٠) دينار شهريا في سنة ١٩٣٥م أي ما يعادل (١٩٢٠) دينار سنويا(٥٧)، وهذا المبلغ في ازدياد حيث بلغ في العام الدراسي ١٩٣٥-١٩٣٦م ما مقداره (٢٦٥٨,٥٦٦) دينار سنويا، ويشمل هذا الإنفاق طبعا الرواتب واللوازم المدرسية ومخصصات الطلاب(٥٨).

وعلى الرغم من قيام المدرسة بفتح معرض لمنتجاتها لسنة ١٩٣٦م (٥٩) وتسجيل (٩) طلاب لكي يتم تدريبهم في أحدى الشركات في الموصل(٦٠)، أعلن وزير المعارف في المجلس النيابي سنة ١٩٣٦م عن عزم وزارة المعارف إلغاء مدرسة صنائع الموصل بعد توسيع مدرسة صنائع بغداد إلا أن الوزارة صرفت النظر عن فكرة إلغاء المدرسة وقامت بتجهيز المدرسة بما تحتاج إليه من الآلات والأدوات(٦١) وصدرت الإرادة الملكية في ١٩ آذار بتعيين عبد الرزاق اسعد مديرا للمدرسة من الدرجة الخامسة(٦٢) براتب شهري مقداره (٣٦) دينارا اعتبارا من ١شباط ١٩٣٦ على سبيل التجربة لمدة ستة أشهر(٦٣)، ورغم إن عدد طلاب المدرسة كان لا بأس به في سنة ١٩٣٩م إذ بلغ (٩١) طالبا إلا أن المدرسة قد أغلقت في العام الدراسي ١٩٤٠-١٩٤١م (٦٤) والحق طلابها بمدرسة صنائع بغداد(٦٥) بيد أن هذا الغلق لم يدم طويلا حيث فتحت المدرسة مجددا سنة ١٩٤٢م لتدريس كيفية العمل على الآلات والنسيج والنجارة والدباغة وأعيد تعيين عبد الرزاق اسعد مديرا لها(٦٦).

وفي سنة ١٩٤٤م كان منهاج الدراسة في المدرسة في السنة الأولى يتكون من مواد عامة ومبادئ في الأعمال الخشبية والبناء وكانت تدرس أوليات الاختصاص ومن ثم يذهب الطلبة إلى قسم الحرف الهندسية أو إلى قسم حرف البناء، وفي السنة الثانية والثالثة تُدرس عملياً ونظرياً الهندسة الخفيفة والثقيلة والبناء، وكان من المؤمل أن يرتفع تدريجيا مستوى العمل في البرادة والخراطة والأعمال الكهربائية والخشبية وصنع الأنابيب الرصاصية وإصلاح السيارات ولحيم المعادن وصنع الأدوات وإصلاحها، كما جرت محاولة جديدة في نفس العام لتشكيل صف خاص من أفضل طلاب مدرسة صنائع الموصل ومدرسة صنائع بغداد من طلبة الصف الثالث ليكونوا مدربين وجاهزين لإكمال دراستهم ليصبحوا فنيين ومهندسين[٦٧] وبعد تطبيق المنهاج الجديد في المدرسة وزع الطلاب على الشعب الفنية المختلفة كما تم إرسال ستة طلاب من المتفوقين في الصف الثالث إلى الصف الخاص الذي فتح في مدرسة صنائع بغداد في سنة ١٩٤٤م وكان طلاب هذا الصف يدرسون على نفقة الحكومة، وشهد هذا العام أيضا تشكيل جمعية للنشاط المدرسي يقوم بأعمالها الطلاب تحت إشراف لجنة من المدرسين ومن بين أعمال تلك اللجنة :

١-إنشاء حانوت باشتراك جميع الطلاب بأسهم ويعود ربح الحانوت إلى الطلاب أنفسهم.

٢-تشكيل مكتبة تضم مجموعة من الكتب والمجلات العلمية والفنية وتقتنى هذه الكتب والمجلات من اشتراكات الطلاب[٦٨].

وقد شكلت اللجنة فعلا مكتبة ممتازة باحتوائها على بعض الكتب والمجلات البعيدة عن الاختصاصات الموجودة في المدرسة إلا ما ندر وكانت كتبها موضوعة في خزانة في غرفة المكتبة أو كانت توضع في غرفة معاون المدير في حالة عدم وجود غرفة مخصصة للمكتبة[٦٩].

في العام الدراسي ١٩٤٥-١٩٤٦م ضمت المدرسة (٦١) طالبا موزعين على صفوفها الأربعة وبلغ عدد مدرسيها (١٢) مدرسا [٧٠]، ولتحسين محل المدرسة اقترح مدير معارف الموصل عبد الله محي الدين على وزارة المعارف في آذار ١٩٤٦م بناء بناية للمدرسة على قطعة ارض مساحتها (٤٠٠٠) متر مربع[٧١] إلا أن مديرية المعارف العامة لم تلتفت إلى ذلك الاقتراح بل قررت في أيلول ١٩٤٧م إلغاء المدرسة وألحقت طلابها بمدرسة صنائع كركوك[٧٢].

ومنذ سنة ١٩٤٧م حتى سنة ١٩٥٤م خلت الموصل من مدرسة صنائع ولم تطرأ زيادة واضحة في عدد المدارس الصناعية في العراق عموما حيث لم يكن في العراق سوى أربع مدارس صناعية في بغداد وكركوك والبصرة والسليمانية[٧٣] يدرس فيها (٥٢١) طالبا[٧٤].

وفي سنة ١٩٥٥م بدأ العمل لبناء بناية لمدرسة صنائع الموصل[٧٥] في منطقة المجموعة الثقافية على مساحة قدرها (٢٢) دونما في الجانب الأيسر من نهر دجلة، تتألف البناية الجديدة من (٥) غرف للإدارة والمدرسين والموظفين و(٦) غرف للصفوف ومرسمان ومخزن للقرطاسية ومختبر وسبعة معامل للميكانيك والمعادن والسباكة والنجارة والبناء والسيارات والكهرباء، وقد فتحت المدرسة في بنايتها الجديدة في سنة ١٩٥٦م [٧٦] وكانت تشاركها البناية الجديدة ثانوية زراعة الموصل ومعهد إعداد المعلمين وكان عدد شعبها (١١) شعبة مقسمة على ستة صفوف [٧٧] ومنذ ذلك اليوم لحد الان استقرت المدرسة في بنايتها المبنية في المجموعة الثقافية التي تعد بناية كاملة الوحدات[٧٨].

ومن خلال دراسة تطور مسيرة المدرسة منذ التأسيس إلى نهاية العهد الملكي نجد أن المدرسة قد أغلقت غير مرة، كما تغيرت توجهات الطلاب المتقدمين للدراسة في هذه المدرسة وخير من يفسر لنا أسباب الغلق والتغيير في التوجهات ادوين ك. فورد في مدونه الموسوم "التعليم الصناعي في العراق" الذي ترجمه جعفر الخياط ونشره في مجلة المعلم الجديد في ١٩٥٤م بقوله: " كانت طلبات الدخول للمدرسة بادئ ذي بدء كافية ممن كانت لهم رغبة في الدخول لمدرسة الصناعة، لكن هذه الطلبات تضاءلت بعد ذلك لحد وجد فيه من الأصوب سد المدرسة وقد كان احد أسباب هذا الوضع هو أن خريجي المدرسة الثانوية الاعتيادية، كان في وسعهم أن يحصلوا على وظائف وأشغال الحكومة بينما كان الأولاد من خريجي مدرسة الصناعة لا تتيسر لهم هذه الفرصة والسبب الآخر هو، أن خريجي الصناعة كانوا يجندون لخدمة العلم كجنود في الجيش بينما كان خريجوا الثانوية يؤخذون للخدمة العسكرية كضباط احتياط وكان معظم طلابها (الصناعة) من أبناء الأسر الفقيرة الذين يبقون فيها عدة أشهر إلى سنة أو سنتين ثم يضطرون إلى ترك المدرسة لإعالة أسرهم"[٧٩].

الخلاصة :

من خلال متابعة عملية نشوء وتطور مدرسة صنائع الموصل منذ أواخر العهد العثماني وحتى سنة ١٩٥٨م توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي :

١- في بداية تأسيس مدرسة صنائع الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى سنة ١٩٥٨م لم نلحظ اهتمام حكومي جدي لتطوير المدرسة بل كانت محاولات السلطات الرسمية المتعاقبة مجرد معالجات مؤقتة لبعض المشاكل التي ما تلبث أن تختفي حتى تظهر في فترة قصيرة لاحقة .

٢- كان للميول الاستعمارية البريطانية دور مهم في تخلف المدرسة وإهمالها عن طريق التأثير على المسؤلين في الحكومات العراقية المتعاقبة بغية إبقاء العراق بلداً زراعياً وإبعاده عن الولوج في الجانب الصناعي لما تعرفه بريطانيا من أن خلق كوادر صناعية في العراق سيؤدي بلا ريب إلى تحكم العراقيين بمواردهم وثرواتهم النفطية وغيرها وهذا ما لا يرضي الطموح الاستعماري البريطاني.

٣- تعرض المدرسة لعملية الغلق المتكرر والغير مبررة أحيانا.

٤- لم تتمكن مدرسة صنائع الموصل من تأمين مستقبل زاهر للمتخرجين فيها بتوفير الوظائف لهم لكي يمارسوا ما تعلموه ويكون مصدر معيشة لهم.

٥- افتقار المدرسة للكوادر التدريسية المتخصصة أو ندرتها في اغلب الأحيان مما اضطر مديرية المعارف إلى الاعتماد على الخبرات المحلية من الحرفيين الغير مؤهلين أساسا للتدريس وهذا انعكس سلباً على المستوى العلمي للمدرسة والخريجين، وعلى الرغم من قيام مديرية المعارف بجلب مدرسين من بعض الدول العربية لاسيما مصر إلا أن هؤلاء المدرسين لم يسدوا النقص الحاد في عدد المدرسين.

الهوامش:ـ

١- نسيبة عبد العزيز عبد الله الحاج علاوي، الإدارة العثمانية في الموصل ١٨٧٩-١٩٠٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى عمادة كلية الآداب جامعة الموصل ٢٠٠٢، ص ١٤١.

٢- للمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم خليل احمد " مدرسة صنائع الموصل" جريدة الحدباء، العدد (٢٢٢)، ٣ ايلول ١٩٨٥.

٣- نمير طه ياسين، بدايات التحديث في العراق١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، آب١٩٨٤، ص ١٢٢

;علي شاكر علي،"الموصل وحركة التنظيمات العثمانية ١٨٣٩-١٨٧٦ " موسوعة الموصل الحضارية، ج ٤، دار الكتب للطباعة والنشر،(جامعة الموصل،١٩٩٢)، ص ١٧٨ .

٤- احمد،"مدرسة صنائع الموصل...".

٥- جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩ -١٩١٨، ط١، دار الشئون الثقافية العامة، (بغداد،٢٠٠٢)، ص ١١٦ نقلاً عن جريدة الزوراء، العدد (١٩٥) ٢٨ شعبان ١٢٨٨هـ.

٦- سجى قحطان محمد علي، الإدارة العثمانية في الموصل ١٨٣٤-١٨٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب جامعة الموصل في كانون الثاني٢٠٠٢، ص ٩٨ .

٧- الحاج علاوي، المصدر السابق، ص ١٤١.

٨- النجار، المصدر السابق، ص٣٥٩ نقلا عن السالنامات.

٩- الحاج علاوي، المصدر السابق، ص ١٤١ نقلاً عن جريدة النجاح.

١٠- ذنون يونس الطائي، الاتجاهات الإصلاحية في الموصل في أواخر العهد العثماني وحتى تأسيس الحكم الوطني، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى عمادة كلية الآداب جامعة الموصل في ١٩٩٠، ص ١٦٢.

١١- احمد،"مدرسة صنائع الموصل...".

١٢- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني١٩١٤ -١٩١٨ ، مطبعة المعارف، (بغداد،١٩٧٥)، ص ص ١١١-١١٥.انظر كذلك: ذنون الطائي، الأوضاع الإدارية في الموصل١٩٢١-١٩٥٨، ط١، الموصل،٢٠٠٨، ص ص٩٤.

١٣- مركز دراسات الموصل، التعليم١٩١٥-١٩٢٥،رقم الإضبارة1/ 2 E ، وثيقة 9 ص47 .

١٤- الهلالي، المصدر السابق، ص ص١٨٥- ١٨٦.

15- British Colonial Office, Special Report 1920-1931 , (London,1931) , p.233.

١٦- مركز دراسات الموصل، التعليم١٩١٥-١٩٢٥، رقم الإضبارة 1/ 2 E، وثيقة 9 ص47.

١٧- أبو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق١٩٢١-١٩٤١،ج١،ط١، منشورات دار الطليعة، (بيروت،١٩٦٧)، ص ٣٦١ .

١٨- احمد،"مدرسة صنائع الموصل...".

١٩- جريدة الموصل، العدد (٥٦٠)،٢٧ايلول ١٩٢٢.

٢٠- مسارع الراوي وآخرون، التعليم الصناعي في العراق واقعه ومشكلاته ومطالب نموه، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٨)، ص ٢٠٩ .

٢١- جريدة الموصل، العدد(٨٨٥)،٤تشرين الأول ١٩٢٤ ;عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج١، مطبعة النجاح، (بغداد،١٩٣٥)، ص ٢٢٥.

٢٢- ولد في سنة ١٨٩٤ وأول تعيين له كمدير مدرسة صنائع الموصل جاء في آب ١٩٢١ انظر: سجل الحكومة العراقية عن شهر كانون الثاني ١٩٢٦،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٢٦)،ص٨٦ .

٢٣- أدوين ك فورد،"التعليم الصناعي في العراق "، ترجمة جعفر خياط، مجلة المعلم الجديد، ج٣، السنة(١٧)،كانون الثاني ١٩٤٥، ص ٢٣٢ .

٢٤- الموصل، العدد(٨٨٥)، ١تشرين الأول ١٩٢٤ . ويذكر فورد أن عدد طلاب المدرسة في سنة ١٩٢٤كان (١٩٠) طالبا ينظر: فورد، المصدر السابق، ص ٢٣١.

٢٥- احمد،"مدرسة صنائع الموصل...".

٢٦- عبد المنعم ألغلامي، أسرار الكفاح الوطني في الموصل ١٩٠٨-١٩٢٥، ج١، ط١، مطبعة شفيق، (بغداد،١٩٥٨)،ص ٢٤٦.

٢٧- احمد،"مدرسة صنائع الموصل...". وجدير بالذكر أن الروبية هي العملة الهندية التي ضلت متداولة في العراق منذ عهد الاحتلال البريطاني للعراق إلى حين ظهور العملة العراقية في سنة ١٩٣٢ وتنقسم إلى (٦) آنة وتساوي ٧٥-٨٠ فلسا بالعملة العراقية.

٢٨- إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، ط ٢، مطبعة جامعة البصرة، (جامعة البصرة،١٩٧٢)، ص ٢٣١.

٢٩- صالح عبد الله سرية، تطوير التعليم الصناعي في العراق، مطبعة دار الجاحظ،(بغداد،١٩٦٩)، ص ٦١.

٣٠- نقلاً عن : احمد،"مدرسة صنائع الموصل...".

٣١- الموصل، العدد (١٣٢٠)،١٦اذار١٩٢٧.

٣٢- احمد،"مدرسة صنائع الموصل...".

٣٣- الموصل، العدد (١٢٨٩)، ١٧كانون الثاني ١٩٢٨.

٣٤- احمد،"مدرسة صنائع الموصل...".

٣٥- سرية، المصدر السابق، ص ٦١.

٣٦- الحكومة العراقية، وزارة المعارف،التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة١٩٢٨-١٩٢٩، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٣٠)، ص ١٥.

٣٧- جريدة العراق، العدد (٢٥٢٦)، ١٨ آب ١٩٢٨.

٣٨- الموصل، العدد (١٥٦٦)،٢١آذار١٩٢٩.

٣٩- الراوي،المصدر السابق، ص ٤٨.

٤٠- احمد،"مدرسة صنائع الموصل...".
٤١- الحكومة العراقية، وزارة المعارف،التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات ١٩٣٠-١٩٣١،١٩٣١-١٩٣٢،١٩٣٢-١٩٣٣، مطبعة الحكومة (بغداد،١٩٣٤)، ص ٦٢ .
٤٢- جريدة فتى العراق، العدد (٣٩)،٨حزيران ١٩٣٠.
٤٣- جريدة العمال، العدد (١٥)،٢تشرين الأول ١٩٣١.
٤٤- جريدة البلاغ، العدد(٤٥٣)،٢٤كانون الثاني١٩٣٦.
٤٥- جريدة البلاغ، العدد (٤٩٦)،٧ نيسان١٩٣٦.
٤٦- احمد، تطور التعليم الوطني...، ص٣٣٧ .
٤٧- المصدر نفسه، ص ٣٤٣.
٤٨- وهو صناعي معروف وصاحب معمل نسيج شهير يحمل اسمه ينظر: جريدة العمال، العدد (٨١)،٢٣تموز١٩٣٢.
٤٩- غازي دحام فهد المرسومي، التعليم في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٨٦، ص ٦١.
٥٠- احمد، "مدرسة صنائع الموصل...".
٥١- جريدة فتى العراق، العدد (٦١)،٢٩ايلول ١٩٣٤ .
٥٢- الطائي، الأوضاع الإدارية...، ص ص ٢١٩-٢٢٠ .
٥٣- جريدة البلاد، العدد (٤٨١)،١٧شباط١٩٣٥.
٥٤- الطائي، الأوضاع الإدارية... ص ٢٢٠.
٥٥- المصدر نفسه، ص ٢٢٠.
٥٦- الراوي، المصدر السابق، ص ٤٩.
٥٧- جريدة البلاد، العدد(٤٨١)،١٧شباط١٩٣٥.
٥٨- الطائي، الأوضاع الإدارية، ص ص ٢١٩-٢٢٠.
٥٩- يعقوب الخوري،دليل المملكة العراقية١٩٣٥-١٩٣٦،مطبعة الأمين،(بغداد،١٩٣٥)، ص٧١٦.
٦٠- جريدة الأهالي، العدد(٤٤٦) ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٦.
٦١- جريدة الطريق، العدد(٨٦١)، ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٦.
٦٢- جريدة فتى العراق، العدد (٢٠٨)، العدد ١٩ مايس ١٩٣٦.
٦٣- جريدة الطريق، العدد(٨٦١)،٢٨كانون الثاني ١٩٣٦.
٦٤- فورد، المصدر السابق، ص ٢٣١.
٦٥- سرية، المصدر السابق، ص ٦١.

٦٦- جريدة نصير الحق، العدد(٧٦)،١٩حزيران ١٩٤٢.

٦٧- جريدة النداء، العدد، (٥٨)،٣١ تشرين الاول١٩٤٤.

٦٨- جريدة النداء، العدد (٧٤)، ١٩تشرين الثاني ١٩٤٤.

٦٩- سرية، المصدر السابق، ص ١٥٥.

٧٠- الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٧)، ص ٥١.

٧١- جريدة نصير الحق، العدد (٣٨٥)،٢٦آذار ١٩٤٦.

٧٢- جريدة نصير الحق،العدد (٤٨٣)،١٦ أيلول ١٩٤٧.

73- Fahim I. Qubain ,The Reconstruction of Iraq 1950-1957,New York ,1958,P. 217.

74- Lord Salter and S. W. Payton ,Iraq Development Board the development of Iraq A Plan of Action ,(London,1955), P231.

75- op cit.,P. 91.

76- op cit.,P. 91.

٧٧- سرية، المصدر السابق، ص ١٤٧.

٧٨- المصدر نفسه، ص ٢.

٧٩- فورد، المصدر السابق، ص ص ٢٣١-٢٣٢.